S

Distr.
GENERAL

S/17093
11 April 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٥)

مقدمة

١- قرر مجلس الأمن، في قراره ٥٥٥ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥. واعرب المجلس من جديد كذلك عن تأييده القوى لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا؛ وأكد من جديد اختصاصات القوة والمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بها كما ورد بيانها في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)؛ وطلب الى جميع الأطراف المعنية ان تتعاون تعاونا تاما مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا؛ وكرر القول ان القوة ينبغي ان تنفذ ولايتها تنفيذا كاملا كما حددت في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة؛ ورجا من الأمين العام ان يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية بصورة مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا الى المجلس.

٢- ويتضمن هذا التقرير سردا للتطورات المتصلة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٥.

تنظيم القوة

٣- كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في نيسان/ابريل ١٩٨٥ على النحو التالي:

كتائب المشاه	
ايرلندا	٦٣٩
غانا	٥٧١
فرنسا	٦١٠
فنلندا	٥٠٠
فيجي	٦٢٦
النرويج	٦٤٧
نيبال	٦٦٦
هولندا	١٦٢
قيادة معسكر مقر القيادة	
ايرلندا	٩١
غانا	١٣٨
وحدات الشؤون الادارية	
ايطاليا	٤٨
السويد	١٥٠
فرنسا	٧٧٠
النرويج	٢٠٤
	٥ ٨٢٢

وبالاضافة الى الافراد المذكورين اعلاه ، ساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٧٠ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . وهؤلاء المراقبون غير المسلحين منظمون بوصفهم فريق مراقبي لبنان ويخضعون للتوجيه التنفيذي لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الفريق وليام كالاهان .

٤- وكما ذكر في السابق (S/16776 ، الفقرة ٤) ، قررت حكومة السنغال انهاء اشتراكها في القوة في نهاية مدة الولاية الأخيرة . وبعد اعادة الفرقة السنغالية الى وطنها ، التي

بلغت تمامها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، التحقت كتيبة نيبالية مرة اخرى بالقوة واتمت انتشارها في ١ آذار/مارس ١٩٨٥.

٥- وعقب التغييرات المذكورة اعلاه، اجريت تعديلات تتعلق بمناطق مسؤوليات الكتائب المختلفة. وتبين الخريطة المرفقة انتشار القوة في نيسان/ابريل ١٩٨٥.

٦- وواصل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين تزويد مراكز المراقبة الخمسة الواقعة على الجانب اللبناني من خط الهدنة الاسرائيلي - اللبناني بالجنود والاحتفاظ بفرق في صور والمطلة وقلعة الشقيف (بوفور). وقاموا، بالاضافة الى ذلك، بادارة أربعة فرق متحركة.

٧- وواصلت قوات الأمن الداخلي اللبنانية التعاون مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في حفظ النظام في منطقة عملياتها. فقد اضطلعت بدوريات مستقلة وساعدت القوة في القيام بتحريات خاصة تهم الطرفين. وخفض عدد افراد الجيش اللبناني الملحقين بكتائب قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من ١٥٠ فردا الى ١٠٠ فرد تقريبا، من جميع الرتب.

٨- واستمر فرع الشؤون الادارية بمقر القيادة وعنصر الشؤون الادارية الفرنسي ووحدة الصيانة النرويجية ووحدة المهندسين الفنانية والسرية الطبية السويدية وسرب الطائرات العمودية الايطالي في توفير الدعم في مجال الشؤون الادارية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وظلت القوة تواجه صعوبات في نقل السلع من بيروت الى منطقة عملياتها نتيجة لاغلاق الطريق الساحلي من بيروت الى صيدا خلال معظم الفترة التي يتناولها التقرير. واستمرت قوات الدفاع الاسرائيلية في منع القوة من الوصول الى صور وصيدا والى جميع المناطق المجاورة للطريق الساحلي. وبالرغم من أن وصول قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الى صيدا اصبح متاحا بعد اعادة وزع قوات الدفاع الاسرائيلية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥، فقد تدهورت الحالة في صيدا وحولها في النصف الثاني من آذار/مارس نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت هناك، مما جعل اعتماد القوة على مصادر الامداد في تلك المنطقة امرا غير عملي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كان الطريق من بيروت عبر منطقة جيزين وجبال الشوف يستخدم من حين لآخر لسير القوافل الخفيفة ولكن استخدامه توقف لأسباب امنية. وفي ظل هذه الظروف، استمر تحويل الشحنات الجوية الى تل ابيب والشحنات البحرية الى حيفا. وبالرغم من الصعوبات القائمة، كان بعض الامدادات، وخاصة مواد التموين الطازجة والمنتجات النفطية وسلع اخرى تشترى من مصادر لبنانية.

٩ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، وجهت جهود كبيرة نحو تحسين السكن ووسائل الاتصال الخاصة بالقوة ؛ فقد تلقى سرب الطائرات العمودية الايطالي طائرتين عموديتين اضافيتين ، فأصبح المجموع ست طائرات . وقد واصلت هذه الوحدة أداء دور هام في تقديم الدعم الى القوة في مجال الشؤون الادارية وفي مجال توفير المساعدة الانسانية للسكان المدنيين اللبنانيين . بيد أن السلطات العسكرية الاسرائيلية ، كما ذكر في السابق ، ترفض أو تؤخر في بعض الأحيان ، اصدار أذونات التحليق .

١٠ - وقد واصلت سرية المهندسين الفرنسية ، الى جانب مهامها الأخرى ، البحث عن الألغام والقذائف والقنابل التي لم تنفجر وابطال مفعولها . وقد قامت بتدمير ما يقرب من ٢٠ قنبلة مزروعة على جوانب الطرق ، وعدد كبير من العبوات المتفجرة من أنواع شتى . كذلك ، أتمت هذه السرية عددا من عمليات مسح حقول الألغام ، وأجرت عمليتي تطهير من الألغام . وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، قامت بسحب وتفجير سيارة مدنية محملة بالمتفجرات والأسلحة عثر عليها القرويون في باريش .

١١ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، قتل جندي من فيجي وأصيب جندي آخران بجراح خطيرة عندما وقعت دورية متحركة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في كمين نصبته لها عناصر مسلحة مجهولة الهوية في المنطقة التي تتواجد فيها الكتيبة الفيجية . وفي ٤ نيسان/ابريل ، أصيب ثلاثة جنود فرنسيين عندما انقلبت مركبتهم بسبب انفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق . ومنذ انشاء القوة في عام ١٩٧٨ ، لقي ١٠٣ من أفرادها حتفهم ، منهم ٤٢ نتيجة لاطلاق النيران وانفجار الألغام ، و ٤٨ نتيجة لوقوع حوادث ، و ١٣ لأسباب طبيعية . كما أصيب ما يقرب من ١٤٦ فردا بجروح في الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف وانفجار الألغام .

١٢ - ويتحلى أفراد القوة ومثلهم المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين والمنتدبون للعمل مع القوة بدرجة عالية من الانضباط والتحمل ، الأمر الذي جعلهم وجعل قادتهم وبلدانهم محلا للثناء .

محادثات الناقورة

١٣ - واصل الأمين العام ، كما طلب اليه مجلس الأمن في القرار ٥٥٥ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، مشاوراته مع حكومة لبنان ومع الأطراف الأخرى المعنية بصورة مباشرة بصدد تنفيذ ذلك القرار . وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ، عقب المشاورات مع حكومتي لبنان واسرائيل ، أعلن الأمين العام الدعوة الى عقد مؤتمر لممثلين عسكريين من البلدين لمناقشة الجوانب العسكرية المتصلة بانسحاب القوات الاسرائيلية

وبترتيبات الأمن في جنوب لبنان . وقد عقد هذا المؤتمر ، الذى بدأ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، في مقر قيادة القوة في الناقورة . وقد حضر جلسات المؤتمر الفريق وليام كالاهان ، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

١٤ - وقد أصر الممثل اللبناني منذ بداية المؤتمر على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، وعلى وزع الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ذلك حتى الحدود الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واتخذ الممثل الاسرائيلي موقفا مؤداه ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبغي أن تنتشر في كامل المنطقة التي ستجلو عنها القوات الاسرائيلية ، على أن تتمركز القوات الرئيسية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بين نهرى الزهراني والأولي حتى الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية . وقال الممثل الاسرائيلي انه في حين أن اسرائيل توافق على وجود محدود لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى مسافة أبعد في الجنوب ، فان القوات المحلية يجب أن تكون مسؤولة عن ترتيبات الأمن في الجزء الواقع في أقصى جنوب لبنان . ولم يحدث سوى تغيير طفيف في هذه المواقف الأساسية أثناء سير أعمال المؤتمر .

١٥ - وفي ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن خطة لاعادة وزع القوات الاسرائيلية من جانب واحد على ثلاث مراحل . وقد قدمت خطة اعادة الانتشار هذه رسميا في الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الناقورة المعقودة في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . وتتضمن المرحلة الأولى من الخطة ، المتصلة بالقطاع الغربي ، جلاء قوات الدفاع الاسرائيلية عن منطقة صيدا ونشرها في منطقة الليطاني - النبطية . وتتضمن المرحلة الثانية ، المتصلة بالقطاع الشرقي ، نشر قوات الدفاع الاسرائيلية في منطقة حاصبيا. أما المرحلة الثالثة فتتضمن نشر قوات الدفاع الاسرائيلية على طول الحدود الدولية بين اسرائيل ولبنان ، مع الاحتفاظ بمنطقة في جنوب لبنان تباشر فيها القوات المحلية (جيش جنوب لبنان) مهامه بدعم من قوات الدفاع الاسرائيلية .وستنفذ المرحلة الأولى في غضون خمسة أسابيع من تاريخ قيام الحكومة الاسرائيلية باصدار قرار في هذا الشأن . وسيتم توجيه اخطار بالتوقيت الى الحكومة اللبنانية والأمانة العامة للأمم المتحدة لتمكينهما من اتخاذ الترتيبات ونشر قوات في المناطق التي ستجلو عنها قوات الدفاع الاسرائيلية . وسوف تقرر الحكومة الاسرائيلية تاريخ تنفيذ كل مرحلة من المرحلتين اللاحقتين . وفي هذه المراحل جميعا ، سيستمر بذل الجهود للتوصل الى ترتيبات سياسية . وقد أشار مسؤولون اسرائيليون عقب ذلك الى أن المرحلتين الثانية والثالثة لاعادة وزع القوات قد تقرر بصورة أولية اتمام تنفيذهما في ربيع وصيف عام ١٩٨٥ .

١٦ - وفي الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، أعلن الممثل اللبناني ان الخطة الاسرائيلية لاعادة وزع القوات لا تفي بطلب حكومته بوضع خطة مفصلة وجدول زمني للانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وفي الوقت الذى أكد فيه الممثل اللبناني من جديد استعداد حكومته للتعاون مع الأمم المتحدة بغرض التعجيل بانسحاب القوات الاسرائيلية، أصر على أن دور الأمم المتحدة لا يمكن بحثه قبل قيام اسرائيل بتقديم الخطة المفصلة والجدول الزمني.

١٧ - وفي نهاية الجلسة الرابعة عشرة، أعلن تأجيل مؤتمر الناقورة الى أجل غير مسمى.

الحالة في جنوب لبنان وأنشطة قـــوة الأمـــم المتحدة المؤقتة فـــي لبنـــــان

١٨ــ خلال الفترة المستعرضة، تدهورت الحالة في جنوب لبنان تدهورا ملحوظا نتيجـــة لتزايد المواجهة بين القوات الاسرائيلية ومجموعات المقاومة اللبنانية، ولا سيما بعد أن بـدأت قوات الدفاع الاسرائيلية في الاستعداد للجلاء عن منطقة صيدا الذى أكمل في ١٦ شباط/ فبراير . وقد زاد كل من عدد وشدة الهجمات التي تشنها مجموعات المقاومة اللبنانية ضـــد القوات الاسرائيلية والقوات اللبنانية غير النظامية التي تسلحها اسرائيل وتسيطر عليها زيادة حادة . وفي الوقت ذاته، اتخذت قوات الدفاع الاسرائيلية اجراءات مضادة عنيفة استهدفـــت قطاعات كبيرة من سكان الجنوب .

١٩ــ وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في منطقة انتشارها، في تشغيـــل نقاط المراقبة والقيام بدوريات بغية الاسهام، قدر المستطاع، في حفظ النظام وكفالة أمـــن السكان المحليين . الا ان الحالة المتدهورة قد أنعكست أيضا في منطقة انتشار قوة الأمـــم المتحدة حيث شن العديد من الهجمات على قوات الدفاع الاسرائيلية وخاصة ضد المواقـــع الثابتة، التي تعرض بعضها للهجوم بصورة يومية تقريبا . وعلاوة على ذلك، أنفجر عدد مـــن القنابل المبثوثة على جوانب الطرق مما أدى الى حدوث اصابات بين القوات الاسرائيلية . وفـي المناطق التي يقوم فيها المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنـة في فلسطين بدوريات ولكن خارج منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة، وقع هجومان انتحاريـــان بسيارتين محملتين بالمتفجرات ضد قافلتين لقوات الدفاع الاسرائيلية يومي ٦ شباط/ فبرايـــر و ١٠ آذار/مارس على التوالي، نجم عنهما اصابات كبيرة . وقد وقع الهجوم الاخير والأخطـــر من هذين الهجومين على بعد بضع مئات من الأمتار فقط الى الشمال من مدينة المطلـــة الواقعة على الحدود الاسرائيلية .

٢٠ــ وقد قامت القوات الاسرائيلية من جانبها بعمليات تطويق وتفتيش بصورة متزايدة فـــي القرى الواقعة في منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد سارت جميع هـــذه العمليات على وتيرة واحدة : تقوم قوات اسرائيلية تصل الى نحو كتيبة ميكانيكية واحدة بتطويق احدى القرى، وجمع الرجال لاستجوابهم، عادة في مبنى المدرسة، وتفتيش المنازل بحثا عـن الاسلحة والذخائر . وقد تم تدمير عدد من المنازل لأسباب مزعومة هي أنها كانت تستخـدم كملجأ لافراد مجموعات المقاومة أو انه عثر فيها على أسلحة .

٢١— وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، قامت قوات الدفاع الاسرائيلية بعمليات التطويق والتفتيش هذه في قرى برج رحال وبيديا س ومعركة وتورا التي تقع شرق مدينة صور ومنذ شباط/فبراير ١٩٨٥، جرت ٣٢ عملية من هذه العمليات على النحو التالي : معركة (٦ شباط/فبراير)، تورا (١٢ شباط/فبراير)، برج رحال (١٤ شباط/فبراير)، البازورية (١٩ شباط/فبراير)، البازورية (٢٠ شباط/فبراير)، دير قانون النهر وبانوح وطير دبة (٢١ شباط/فبراير)، البازورية (٢٤ شباط/فبراير)، صريفا (٢٦ شباط/فبراير)، البازورية (١ آذار/مارس)، معركة (٢ آذار/مارس)، سيلا (٥ آذار/مارس)، بيديا س (٦ آذار/مارس) وحلوسية التحتا وطيرفلسيه (٧ آذار/مارس)، البياض ورشقانيا (١٢ آذار/مارس)، الحميرى (١٣ آذار/مارس)، باريش وتورا (١٥ آذار/مارس)، برج رحال (١٦ آذار/مارس)، بافلايه (١٧ آذار/مارس)، معروف والرمادية (١٨ آذار/مارس)، صريفا (٢١ آذار/مارس)، قلوية (٢٢ آذار/مارس)، شحور (٢٧ آذار/مارس)، طير زبنا (٣ نيسان/ابريل).

٢٢— وقد راقبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن كثب تحركات القوات الاسرائيلية داخل منطقة انتشارها. ونتيجة لذلك، كانت قوة الأمم المتحدة في موقف يسمح لها بأن تكون موجودة في مرحلة مبكرة اثناء جميع عمليات التطويق والتفتيش المذكورة اعلاه التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية، وذلك بغرض القيام، في حدود الوسائل المتاحة لديها، بمنع وقوع أعمال العنف ضد السكان وتدمير الممتلكات. وفي عدد من الحالات، كان أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يعترضون بأجسامهم للحيلولة دون تدمير المنازل. وفي الوقت الذى نجحت فيه قوة الأمم المتحدة في عدد من الحالات، فقد سجلت تدمير ٣٣ منزلا. وقد عثر على أربع عشرة جثة بعد هذه العمليات. ولم تشهد قوة الأمم المتحدة موت هؤلاء الأشخاص وقد أصيب عدد من الأشخاص بجراح خلال العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية، وقام الموظفون الطبيون التابعون لقوة الأمم المتحدة بعلاج كثير منهم. وعلاوة على ذلك، سجلت قوة الأمم المتحدة اعتقال ما يزيد على ٧٠٠ شخص على أيدى قوات الدفاع الاسرائيلية أو رجال الأمن الاسرائيليين اثناء عمليات تفتيش القرى أو على أيدى الداوريات الاسرائيلية العاملة في المنطقة. وقد قدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان احتجاجات عديدة الى السلطات الاسرائيلية على هذه العمليات.

٢٣— وفي ١٨ شباط/فبراير فرضت قوات الدفاع الاسرائيلية قيودا على حركة المدنيين ولا زالت سارية منذ ذلك الحين. وتتضمن هذه التدابير حظر التجول من وقت الغسق حتى الفجر، وحظر تحرك أية مركبات ما لم يكن سائقها مصحوبا براكب واحد على الأقل، وحظرا تاما على التحرك بالدراجات البخارية، وحظر وقوف السيارات على طول الطرق الرئيسية.

٢٤— وفي ٢٧ شباط/فبراير أصدر الأمين العام البيان التالي ، بشأن دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان :

" منذ أوائل شهر شباط/فبراير نشأت حالة جديدة في جنوب لبنان . فعلاوة على القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على السكان المدنيين ، أدى تزايد عدد الهجمات التي تشنها فئات المقاومة اللبنانية على القوات الاسرائيلية الى اتخاذ سلسلة من التدابير الاسرائيلية المضادة الشديدة ، بما في ذلك عمليات التطويق والتفتيش .

" وقد أفاد قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بقيام قوات الدفاع الاسرائيلية بتسع من هذه العمليات في منطقة قوة الأمم المتحدة منذ ٦ شباط/فبراير وبوقوع هذه الحوادث ، أصبح وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صعبا بصورة متزايدة .

" وترابط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الوقت الحالي في منطقة تجرى فيها عمليات المقاومة النشطة ضد قوات الدفاع الاسرائيلية ، وتقوم فيها الأخيرة باتخاذ تدابير مضادة قوية . ولا يحق لقوة الأمم المتحدة ، لأسباب واضحة ، اعتراض سبيل اعمال المقاومة اللبنانية ضد قوة الاحتلال ، كما أنها لا تملك الولاية أو الوسائل لمنع التدابير المضادة . وفي هذه الظروف يبذل رجال قوة الأمم المتحدة أقصى ما في وسعهم لتخفيف حدة العنف ، وحماية السكان المدنيين ، وتقليل الأعمال الانتقامية الى الحد الأدنى .

" وليس ثمة من حل سهل للمأزق الذى توجد فيه قوة الأمم المتحدة . فسحب القوة لن يكون في صالح حكومة لبنان وشعبه ، كما أن توريطها في العنف الحالي بشكل نشط لن يؤدى الا الى خلق عامل تعقيد جديد في وضع بالغ الصعوبة سلفا ومن ثم فان الضرورة تقضي بالسعي الى أهداف من شأنها وضع حد للمصاعب الراهنة لصالح جميع الأطراف المعنية .

" ويبدو لي ، في الوقت نفسه ، أن النهج الوحيد أمام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو الاحتفاظ بوجودها ومواصلتها القيام بوظائفها الحالية في المنطقة ، ضمن امكانياتها المحدودة . وأود أن أثني على قائد القوة وضباطها ورجالها لثباتهم وقوة احتمالهم في وضع عصيب للغاية . وأود كذلك أن أعرب عن تقديرى للحكومات المساهمة في القوة لدعمها لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم هذه التي تتميز بأهمية بالغة " .

../..

٢٥ — وفي ٤ آذار/مارس ١٩٨٥، وقع انفجار هائل في قاعة اجتماعات شعبية في بلدة معركة أدت الى انهيار الطابق العلوي في المبنى. وكان ثمة اجتماع منعقد في القاعة في ذلك الوقت فكان أن قتل في الانفجار ١٢ لبنانيا وأصيب أكثر من ٣٠ آخرين. وقامت قوة الأمم المتحدة باخلاء أحد عشر مصابا بطائرة عمودية الى المستشفى التابع لها في الناقورة. ولم تتمكن القوة من تحديد المسؤولية عن الانفجار، ولكن سكان القرية، منذ ذلك الحين، كثيرا ما يطلبون الى القوة أن تقوم بتفتيش بيوتهم بحثا عن متفجرات، وذلك في أعقاب عمليات التطويق والتفتيش الاسرائيلية.

٢٦ — وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل جهودها لاحتواء أنشطة العناصر غير النظامية اللبنانية التي تسلحها وتسيطر عليها قوات الدفاع الاسرائيلية، وقد وقع عدد من الحوادث قامت فيها هذه العناصر غير النظامية باطلاق النيران بالقرب من مواقع قوة الأمم المتحدة وقد جرى في حالات قليلة الرد على النيران بالمثل. ووقعت كذلك بضعة حوادث قامت فيها القوات الاسرائيلية باطلاق النيران بالقرب من افراد قوة الأمم المتحدة. وقدمت احتجاجات الى السلطات الاسرائيلية على هذه الحوادث.

٢٧ - وواصلت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعاونها مع السلطات اللبنانية وبالمثل مع وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تقديم المساعدة للسكان المحليين . وقد أوردت قوة الأمم المتحدة في تقاريرها ان اقتصاد المنطقة قد تضرر بشدة ، نظرا لانتشار اعمال العنف وللقيود التي تؤثر على حركة الناس والبضائع . وقد عولج عدد كبير من المرضى المدنيين اللبنانيين في المراكز الطبية التابعة لقوة الأمم المتحدة . واجرى الموظفون الطبيون التابعون لقوات الأمم المتحدة في المستشفى في الناقورة ١٩٧ عملية جراحية وعالجوا ٣ ٨٣٣ مريضا ، كان من بينهم ٢٨٧ مريضا داخليا .

٢٨ - وخلال الفترة المستعرضة ، ظل قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وموظفوه المدنيون والعسكريون على اتصال مع حكومة لبنان والسلطات اللبنانية في المنطقة . كما ظلوا على اتصال مع السلطات الاسرائيلية بشأن المسائل الخاصة بسير عمل القوة .

٢٩ - وقد قام السيد برايان أوركارت ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، بزيارة مقر قيادة قوة الأمم المتحدة كما اجرى محادثات مع المسؤولين الحكوميين في المنطقة في كانون الثاني /يناير ونيسان /ابريل ١٩٨٥ .

الجوانب المالية

٣٠ - اذنت الجمعية العامة للأمين العام ، بموجب قرارها ٣٩ / ٧١ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ، في جملة أمور ، بالدخول في التزامات تتصل بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا اجماليا قدره ٠٠٠ ١١ ٧٤١ دولار (صافيه ٣٣٣ ٥٧٤ ١١ دولارا) شهريا للفترة من ١٩ نيسان /ابريل لغاية ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥ ، اذا قرر مجلس الأمن استمرار عمل القوة بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بموجب قراره ٥٥٥ (١٩٨٤) ، بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل ان يوافق عليها بعد ١٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥ . فاذا جدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى ما بعد ١٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥ ، فان التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة والمترتبة على الاحتفاظ بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال فترة التمديد سوف تكون ضمن حدود الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٣٩ / ٧١ ألف ، على افتراض بقاء قدرة القوة ومسؤولياتها على ما هي عليه حاليا .

ملاحظـــات

٣١ ــ انشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ بموجب قـــرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذى حدد هدفها بأنه " التأكد من انسحاب القـــوات الاسرائيلية ، واعادة السلم والأمن الدوليين الى ما كانا عليه ، ومساعدة حكومة لبنان فـي ضمان عودة سلطتها الفعلية الى المنطقة ... " . ولم تتحقق هذه الأهداف بصـــورة كاملة على الاطلاق . فقد قامت القوات الاسرائيلية ، في المرحلة الأخيرة من الانسحـاب الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، بتسليم المنطقة المجاورة للحدود الدولية مباشرة الى ميليشيا الرائد حداد التي تسيطر عليها اسرائيل (والتي أصبحت تعرف بـ " قـــوات الأمر الواقع ") ، بينما كانت هناك ، الى الشمال ، منظمة التحرير الفلسطينية ومجموعات أخرى (عرفت باسم " العناصر المسلحة ") تحافظ على وجود فعال . لذلك لم تكن تجربة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في السنوات الثلاث الأولى يسيرة ولا مرضية ، رغـــم ان القوة افلحت ، في هذه الظروف العسيرة والخطيرة ، في تخفيض مستوى العنف فـــي منطقة عملها الى حد كبير .

٣٢ ــ وفي تموز/يوليه ١٩٨١ ، تم ترتيب وقف اطلاق نار مع اسرائيل ومع منظمة التحرير الفلسطينية أدى ، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واشرافها ، الى سنـــة تقريبا من الهدوء التام بالفعل في المنطقة . وبعد سلسلة تطورات وقعت في أماكـــن أخرى ، انتهت فترة الهدوء هذه بسبب الغزو الاسرائيلي في حزيران/يونيـــه ١٩٨٢ . واخترقت القوات الاسرائيلية قوة الأمم المتحدة ، التي لم تكن لديها ولاية ولا قدرة علـــى مجابهة مثل هذه الحالة ، وعندما انتهى القتال في آب/أغسطس ١٩٨٢ ، وجدت القـــوة نفسها واقعة ضمن منطقة الاحتلال الاسرائيلي . وفي هذه الحالة غير المتوقعة تلقـــت القوة تعليمات بالقيام ، كمهام مؤقتة ، بالمحافظة على تواجدها في مواقعها وبتوفـــير الحماية والمساعدة الانسانية للسكان المدنيين في منطقتها ، بقدر الامكان . وقـــد استمرت هذه المهام المؤقتة الى الوقت الحاضر .

٣٣ ــ وفي نيسان/ابريل ١٩٨٤ اقترحت ، عند التعليق على دور قوة الأمم المتحـــدة المؤقتة في لبنان مستقبلا في اطار انسحاب اسرائيلي (S/16472 ، الفقرات مـــن ٢١ الى ٢٥) ، ان ينظر المجلس في زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة ، ولا سيما بالـــوزع المؤقت للقوة مع عناصر من الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المناطق التي تخليهـا القوات الاسرائيلية ، والوزع الفورى لعناصر من القوة في منطقة صيدا عند الانسحـــاب الاسرائيلي من تلك المنطقة ، بغية تأمين سلامة وأمن السكان ، بما في ذلك اللاجئـون

الفلسطينيون في مخيمات تلك المنطقة ؛ ووضع الترتيبات اللازمة لضمان جعل جنوب لبنان منطقة سلم تحت سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية . وقد كررت هذه الاقتراحات في تقريري الى مجلس الأمن المؤرخ في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ (S/16776 ، الفقرة ٢٢) . وقد ايدت الحكومة اللبنانية هذه الاقتراحات بصورة علنية .

٣٤ — وللتعجيل بالانسحاب المنظم للقوات الاسرائيلية وبحث الترتيبات الأمنية الملائمة في جنوب لبنان بعد ذلك الانسحاب ، دعوت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، بعد اجراء مشاورات مع حكومتي لبنان واسرائيل ، الى عقد مؤتمر للممثلين العسكريين للبلدين تحت اشراف الأمم المتحدة في مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة . وامتد انعقاد المؤتمر في الناقورة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، ولكنه للأسف لم يتمخض عن أية نتائج (انظر الفقرات ١٣ — ١٧ أعلاه) .

٣٥ — وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعتزامها الانسحاب من لبنان على ثلاث مراحل ، بدأت المرحلة الأولى منها في شباط/فبراير . ولم توافق الحكومة اللبنانية ، بعد اجراء مشاورات مطولة مع ممثلي ، على قيام قوة الأمم المتحدة بأي دور في عملية الانسحاب الاسرائيلي شمال الليطاني . ولذا ظلت قوة الأمم المتحدة الى الآن في منطقة عملها السابقة . وقد ازداد نشاط المقاومة اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية زيادة ملحوظة في الأشهر الأخيرة ، كما زاد تواتر وشدة التدابير الاسرائيلية ضد المقاومة ، وقد حدث الكثير منها في منطقة قوة الأمم المتحدة كما تقدم ، الأمر الذي أدى الى نشوء وضع صعب بالنسبة لقوة الأمم المتحدة . وقد وصفت هذه الحالة في بياني المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) .

٣٦ — وفي الأسابيع الماضية ، توفرت دلائل على انه يجرى الاسراع في تنفيذ برنامج الانسحاب الاسرائيلي . ومن الواضح ان لهذا مضامين هامة بالنسبة لمستقبل قوة الأمم المتحدة ، لا سيما وان العملية قد تصل الى مرحلة حرجة في نفس الوقت تقريبا الذي يقوم فيه مجلس الأمن بالنظر في مسألة تمديد ولاية القوة . وطلبت حكومة لبنان ، في رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ (S/17062) ، تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى على أساس احكام القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥٢٠ (١٩٨٢) وقرارات ومقررات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بالموضوع ، ووضعت الحكومة شروطا معينة للدور الذي تقوم به القوة مستقبلا . وفي ٢٨ آذار/مارس ، بعثت البلدان المساهمة بقوات برسالة الي (S/17067) تعرب فيها عن موقفها ومخاوفها بشأن دور القوة مستقبلا .

٣٧ — وفي ضوء هذه التطورات مجتمعة ، طلبت الى السيد برايان اوركارت ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، ان يقوم بزيارة المنطقة وان يبحث الأمور المتصلة بمستقبل القوة . وزار السيد اوركارت لبنان واسرائيل في الفترة من ٤ الى ١٠ نيسان/ابريل . وقام أيضا بزيارة الجمهورية العربية السورية . وبناء على تعليماتي ، اكد السيد اوركارت أهمية ضمان انسحاب سريع ومنظم وكامل للقوات الاسرائيلية ، وتوطيد السلم والأمن الدوليين في جنوب لبنان وايجاد اطار وأساس ملائمين لعمل قوة الأمم المتحدة مستقبلا ، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية الى المنطقة واعادة الحياة الطبيعية والنشاط الاقتصادي اليها .

٣٨ — وموقف الحكومة اللبنانية هو كما ورد بيانه في رسالتها المؤرخة في ٢٧ آذار/مارس (S/17062) . وتتمسك الحكومة اللبنانية بأن منطقة جنوب لبنان بكاملها يجب أن تكون تحت سلطة الجيش اللبناني وحده ، تعاونه في مهمته تلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دون سواها . وترفض الحكومة اعطاء أي دور لأية قوة عسكرية غير قانونية ولا تقبل انشاء مناطق عازلة أو مناطق أمن من أي نوع .

٣٩ — وصرحت الحكومة الاسرائيلية بأن لديها هدفين رئيسيين : الانسحاب الكامل لقواتها من لبنان وأمن الحدود الشمالية لاسرائيل . وتعتقد الحكومة الاسرائيلية ان هذين الهدفين يمكن تحقيقهما اما بالاتفاق مع السلطات اللبنانية أو ، في حالة عدم التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، باتخاذ اسرائيل ترتيبات أمنية من جانب واحد . وتفضل الحكومة الاسرائيلية البديل الأول ولكنها تعكف منذ فشل محادثات الناقورة على دراسة النهج الثاني دراسة نشطة .

٤٠ — وقد توجهت جهودي وجهود زملائي في الأيام الأخيرة الى محاولة التوفيق بين موقفي الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية . فاذا أخفقنا في هذا ، فاني اشعر بقلق بالغ للحالة التي قد تنشأ عن ذلك ، وهي حالة من المرجح ان يستمر فيها العنف وأن يتصاعد وأن تجد فيها قوة الأمم المتحدة نفسها في وضع يتميز بالحرج وعدم الفاعلية بل وبالخطر . ولست أعتقد ان في صالح أي من الأطراف المعنية السماح لهذا بأن يحدث .

٤١ — والمشكلة الرئيسية هي الوصول الى حالة في لبنان جنوبي الليطاني بعد الانسحاب الاسرائيلي يمكن فيها ضمان السلم والأمن الدوليين واستعادة الأحوال الطبيعية بصورة تدريجية . وأعتقد ان أفضل وسيلة لتحقيق هذا هي استلام المنطقة من القوات الاسرائيلية بصورة منظمة ، ويمكن أن يتم هذا في المرحلة الأولى بواسطة قوة الأمم المتحدة مع عناصر من الجيش اللبناني ، على أن يكون الهدف النهائي هو استعادة

السلطة الكاملة للحكومة والجيش اللبنانيين . وأعتقد انه لكي تتحقق نتائج فعالة وبناءة ، سيكون من المستصوب الى حد بعيد ، بل ومن الضروري ، ايجاد آلية استشارية على نحو من الانحاء تحت رعاية الأمم المتحدة . واذا كانت محادثات الناقورة أو الاتفاق العام للهدنة الاسرائيلية اللبنانية لعام ١٩٤٩ غير مقبولين ، لسبب أو آخر ، لدى هذا الطرف أو ذاك ، فسوف أكون على استعداد للنظر في الدعوة الى عقد مؤتمر جديد للممثلين العسكريين للحكومتين لهذا الغرض .

٤٢ - ومن الأمور الجوهرية أيضا أن تقام ، في اطار سلطة مجلس الأمن ، الأحوال التي يمكن فيها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي وظائفها بصورة فعالة بالتعاون مع السلطات اللبنانية والجيش اللبناني . وليس بوسعي ان أخفي ما أشعر به من ارتياع ازاء الحالة غير اللائقة التي وجدت قوة الأمم المتحدة نفسها فيها في مناسبات شتى في الماضي . وأعتقد ان من واجبنا تجاه الحكومات المساهمة بالقوات ، وبالأحرى تجاه الأمم المتحدة ، وأن نبذل غاية ما في وسعنا لنضمن عدم استمرار مثل ذلك الوضع في المستقبل . وفي رأيي ان أهم عنصرين لازمين هما أن يكون هناك فهم واضح مؤداه أنه لا يمكن السماح لأي أفراد مسلحين عسكريين أو شبه عسكريين ، من أي نوع كان بالعمل في المنطقة ، غير الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وأن تعرب جميع الأطراف والعناصر علنا عن تأييدها للسلطات اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعاونها معهما .

٤٣ - وبالنظر الى عدم التيقن من توقيت الخطوات المقبلة في عملية الانسحاب الاسرائيلي ، فمن المحتمل أن أقدم مرة أخرى تقريرا الى المجلس في المستقبل القريب . وفي غضون ذلك ، سينظر المجلس في طلب لبنان تمديد عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر . وأعتقد من ناحيتي ان وجود القوة أمر جوهري في الظروف الحالية ومن ثم فاني أوصي بمد فترة العمل مع وضع الطلب اللبناني في الاعتبار . بيد انني أود أن أؤكد مرة أخرى أن من الأمور الجوهرية أيضا ضمان توفر الحد الأدنى على الأقل من الشروط اللازمة لتحقيق فعالية العمل المستقبلي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم الباسلة هذه .

٤٤ - وفي هذا الصدد ، يجب أن أوجه عناية مجلس الأمن مرة أخرى الى الصعوبات المالية التي تواجهها القوة . فقد بلغ العجز المتراكم في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في بداية نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، زهاء ٢١١ر٥ مليون دولار . ونتيجة لذلك ، فان المنظمة متخلفة الى حد بعيد في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان

المساهمة بالقوات ، واضعة بذلك على كاهل تلك البلدان ، وخاصة على أقلها ثـــراء ، عبئا مجحفا ومتزايد الوطأة . واني لأشعر بقلق بالغ ازاء هذه الحالة للسبب المذكور أعلاه ولأنها أيضا يمكن أن تعرض للخطر سير هذه العملية الهامة . ومن ثم يتعين علـــيّ مرة أخرى ان أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة دون ابطاء . وأود أيضا ان أناشد حكومات البلدان الأكثر تقدما في النمو أن تنظر في تقديم تبرعات للحســـاب المعلق لقوة الأمم المتحدة ، كتدبير عملي ، لاستخدامها في تسديد المبالغ المستحقـة للحكومات المساهمة في قوة الأمم المتحدة بالقوات والمعدات والامدادات .

٤٥ - وفي ختام هذا التقرير ، أود ان أعرب عن عميق تقديري للبلدان المساهمـــة بالقوات لدعمها الثابت والسخي للقوة . وأود أيضا ان أثني على قائد قوة الأمم المتحـدة المؤقتة في لبنان ، الفريق وليم كالاهان ، وعلى موظفيه ، المدنيين والعسكريين ، وعلى ضباط ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وكذلك على المراقبين العسكريـــين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المنتدبين للعمل في المنطقة فقد أدوا جميعا المهام الموكلة اليهم بتفان وبسالة مثاليين في ظروف بالغة الصعوبة .

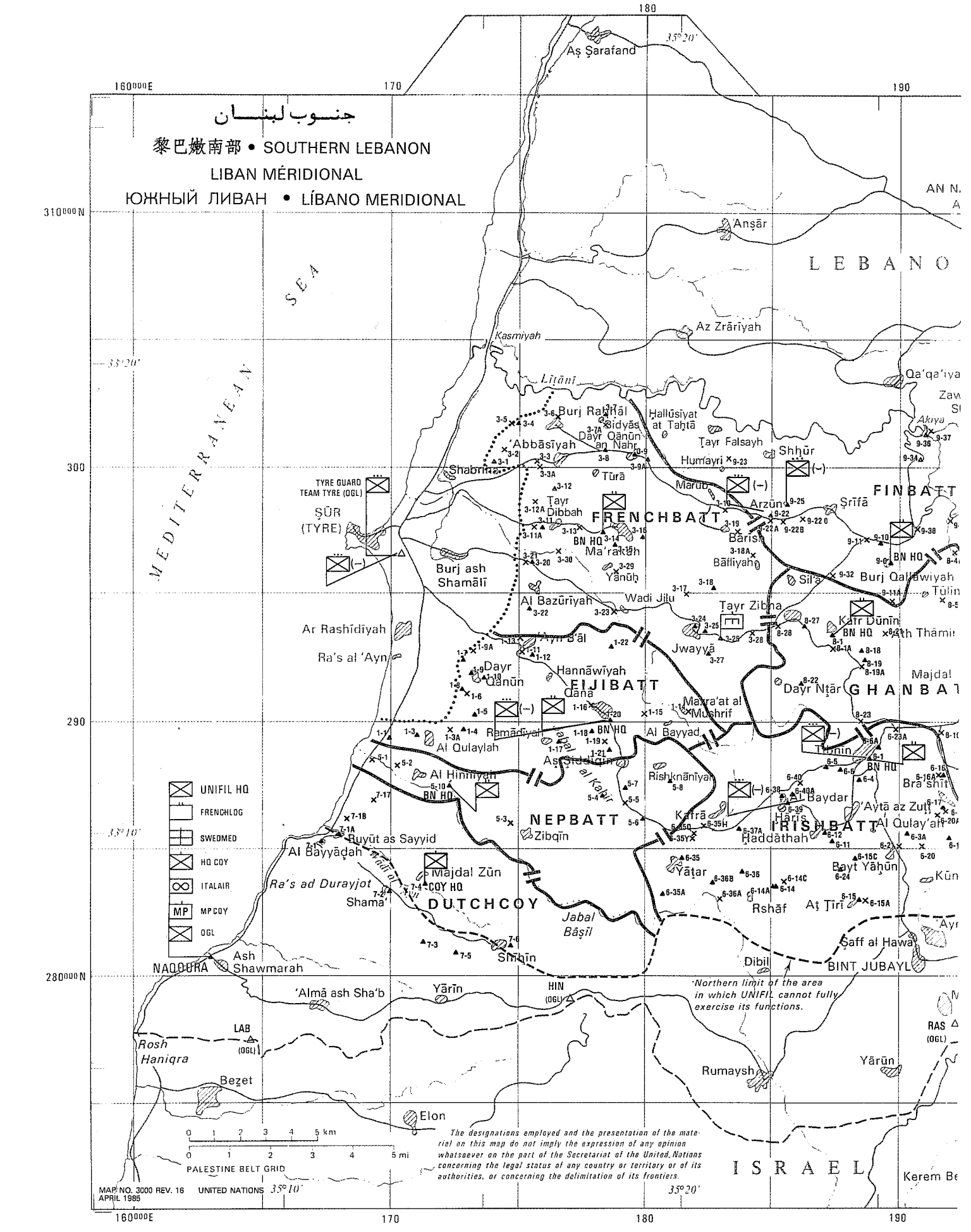
جنـــوب لبنـــان
黎巴嫩南部 • SOUTHERN LEBANON
LIBAN MÉRIDIONAL
ЮЖНЫЙ ЛИВАН • LÍBANO MERIDIONAL
180
160000E
170
190
310000N
300
290
280000N
35°20'
33°20'
33°10'
Aṣ Ṣarafand
Anṣār
LEBANO
Az Zrārīyah
Kasmiyah
Qa'qa'iya
Litānī
Burj Rahhāl
Ḥallūsīyat at Taḥtā
Ṣidyās
Dayr Qānūn an Nahr
Abbāsīyah
Ṭayr Falsayh
Shḥūr
Humayri
Shabriha
Tūrā
Marūb
Arzūn
Śrīfā
FINBATT
TYRE GUARD TEAM TYRE (OGL)
ṢŪR (TYRE)
Ṭayr Dibbah
FRENCHBATT
BN HQ
Ma'rakah
Yānūḥ
Bāriśā
Bāfliyah
Burj ash Shamālī
Al Bazūrīyah
Wadi Jilu
Ṭayr Zibna
Sil'a
Burj Qalāwiyah
Ar Rashīdīyah
Ra's al 'Ayn
Ayn B'al
Jwayyā
Kafr Dūnīn
Ath Thamir
Majdal
Dayr Qānūn
Hannāwīyah
EIJIBATT
Qānā
Dayr Nṭār
GHANBAT
Maṣra'at al Mushrif
Ramādīyah
Al Qulaylah
Al Bayyad
Tibnin
Bra shit
Al Ḥiniyah
Aṣ Ṣiddiqīn
Rishknānīyah
Al Baydar
'Aytā az Zuṭṭ
Al Qulay'ah
NEPBATT
Zibqīn
Kafrā
Ḥaris
IRISHBATT
Ḥaddāthah
Ruyūt as Sayyid
Al Bayyāḍah
Majdal Zūn
COY HQ
Ra's ad Durayjot
Shamā'
DUTCHCOY
Yāṭar
Bayt Yāḥūn
Rshāf
Aṭ Ṭirī
Jabal Bāṣil
Ṣaff al Hawa
Dibil
BINT JUBAYL
Shḥīn
NAQOURA
Ash Shawmarah
'Almā ash Sha'b
Yārīn
HIN (OGL)
LAB (OGL)
Rosh Haniqra
Beẓet
Elon
Rumaysh
Yārūn
RAS (OGL)
Kerem Be
ISRAEL
UNIFIL HQ
FRENCHLOG
SWEDMED
HQ COY
ITALAIR
MP
MP COY
OGL
0 1 2 3 4 5 km
0 1 2 3 4 5 mi
PALESTINE BELT GRID
Northern limit of the area in which UNIFIL cannot fully exercise its functions.
The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.
MAP NO. 3000 REV. 16
APRIL 1985
UNITED NATIONS

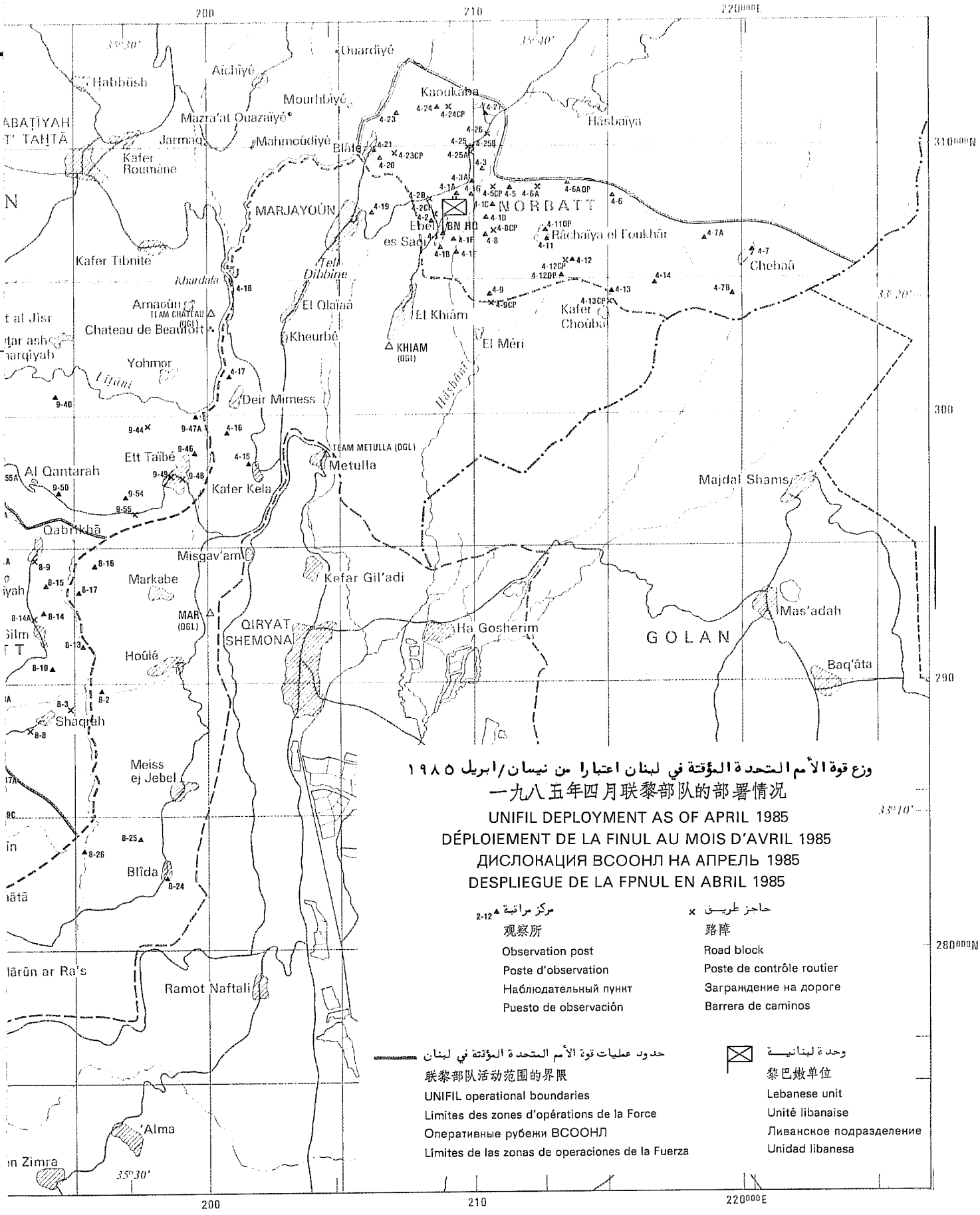

وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٨٥

一九八五年四月联黎部队的部署情况

UNIFIL DEPLOYMENT AS OF APRIL 1985

DÉPLOIEMENT DE LA FINUL AU MOIS D'AVRIL 1985

ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА АПРЕЛЬ 1985

DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN ABRIL 1985

2-12 ▲ مركز مراقبة	× حاجز طريـــق
观察所	路障
Observation post	Road block
Poste d'observation	Poste de contrôle routier
Наблюдательный пункт	Заграждение на дороге
Puesto de observación	Barrera de caminos

حدود عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队活动范围的界限
UNIFIL operational boundaries
Limites des zones d'opérations de la Force
Оперативные рубежи ВСООНЛ
Límites de las zonas de operaciones de la Fuerza

وحدة لبنانيـــة
黎巴嫩单位
Lebanese unit
Unité libanaise
Ливанское подразделение
Unidad libanesa